كليد اند كو
CLYDE&CO

نظام المعاملات المدنية السعودي

المبادئ العامة لنظام العقود – الباب الثاني: تنفيذ العقد وقواعد التفسير

يوليو 2023

نظام المعاملات المدنية السعودي المبادئ العامة لنظام العقود – الباب الثاني: تنفيذ العقد وقواعد التفسير

ريتشارد بيل

مقدمة

صدر نظام المعاملات المدنية السعودي ("نظام المعاملات المدنية") في 19 يونيو 2023 بموجب المرسوم الملكي رقم: م/191. ويُعد نظام المعاملات المدنية جزءًا بارزًا من التشريع في المملكة العربية السعودية، حيث إنه ينظم لأول مرة النظام الذي يحكم العقود والمسؤولية التقصيرية في المملكة العربية السعودية.

نقدم في هذه المقالة، والتي ستكون المقالة الثانية من سلسلة تحتوي على ثلاث مقالات حول المبادئ العامة لنظام العقود بموجب نظام المعاملات المدنية السعودي، تحليلاً للأحكام المتعلقة بتنفيذ العقد وقواعد التفسير.

تنفيذ العقد

تحدد المواد 94-103 من نظام المعاملات المدنية القواعد المتعلقة بتنفيذ العقد، وعقود الإذعان، والظرف الاستثنائي، وإنشاء حقوق الغير.

نناقش أدناه كل من هذه المواضيع.

تنفيذ العقد – مبادئ عامة

تقضي المادة 94 بأنه بمجرد إبرام العقد بشكل صحيح بين الطرفين، لا يجوز نقضه أو تعديله إلا بالاتفاق أو بمقتضى نص نظامي. وتثبت الحقوق التي ينشئها العقد فور انعقاده، دون توقف على القبض أو غيره، ما لم يقتض نص نظامي خلاف ذلك. ويجب على كل من الأطراف المتعاقدة الوفاء بما أوجبه العقد عليهما من التزامات. وبناء عليه، يكون العقد ملزمًا على الطرفين بمجرد توقيعه، ولا يوجد حق قانوني لنقض أو تعديل العقد خلاف ما تقدم.

تحدد المادة 95 بعض المبادئ المهمة فيما يتعلق بالمصطلحات الضمنية وتقضي بما يلي:

1. يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية. ولطالما كان هذا متطلبًا أساسيًا في الشريعة الإسلامية، ولكنه الآن مقنن رسميًا في نظام المعاملات المدنية.
2. لا يقتصر العقد على الالتزامات التي اتفق عليها المتعاقدين، ولكن يشمل أيضًا ما هو من مستلزماته وفقًا لما تقضي به النصوص النظامية والعرف وطبيعة العقد.

عقود الإذعان

تتناول المادة 96 عقود الإذعان، وتنص على أنه إذا تمّ العقد بطريق الإذعان وتضمن شروطًا تعسفية، فللمحكمة أن تعدلها أو تعفي الطرف المُذعن منها وفقًا لما تقتضيه العدالة. ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.

الظرف الاستثنائي

تتناول المادة 97 ما يسميه المحامون عادة "بالظروف الاستثنائية"، وتقضي بأنه إذا طرأت "ظروف استثنائية عامّة" لم يكن في الوسع توقعها وقت التعاقد وترتب على حدوثها أن يصبح تنفيذ الالتزام التعاقدي مرهقًا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة؛ فله -دون تأخر غير مسوغ- دعوة الطرف الآخر للتفاوض حول شروط العقد. وأثناء استمرار هذه المفاوضات، يجب على المدين الاستمرار في تنفيذ الالتزام. وإذا لم يُتوصل إلى اتفاق خلال مدّةٍ معقولةٍ، يجوز للمدين أن يتقدم إلى المحكمة لتعديل العقد لترد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول. ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف أحكام هذه المادة.

تتناول المادة 97 الظروف الاستثنائية بطريقة فريدة إلى حد ما. إن الحكم الذي يمنح الطرف المتضرر من القوة القاهرة حق التواصل بالطرف الآخر لإعادة التفاوض على شروط العقد أمر جديد تمامًا، ولكنه منطقي عمليًا. وللمطالبة بالانتصاف بموجب المادة 97، يجب على الطرف المتضرر تقديم إشعار بالقوة القاهرة للطرف الآخر والاستمرار في تنفيذ التزاماته حتى يوافق الطرف الآخر على تعديل شروط العقد، أو تصدر المحكمة أمرًا بهذا المعنى. وما لا يستطيع الطرف المتضرر فعله هو مجرد إعلان الظرف الاستثنائي ثم الامتناع عن تنفيذ التزاماته. أي أنه لا يجوز للطرف المتضرر الاعتماد على الظرف الاستثنائي بعد الواقعة. ويقع على عاتق الطرف المتضرر أن يثبت -في مرحلة مبكرة- أن حدوث الظرف الاستثنائي جعل العقد أكثر تكلفة في التنفيذ ثم المشاركة مع الطرف الآخر لتعديل العقد. ويجوز للطرف المتضرر المطالبة عبر المحكمة فقط بعد فشل مفاوضات الأطراف للتوصل إلى قرار.

ومن الجدير بالذكر أن الوصف الوارد في المادة 97 لحكم هذه المادة أنه "ظروف استثنائية عامة". وهذا تعريف محدود إلى حد ما قد يتطلب من الطرف المتضرر إظهار أن الحدث - (أ) استثنائي، و (ب) عام – أي أنه حدث ليس خاصًا فقط بالأطراف المتعاقدة نفسها. ولتوضيح ذلك، نستخدم مثال عقد بين شركة طاقة دولية ومرفق عام لتزويد توربينات الغاز لتوليد الطاقة. ويجوز القول إن الزيادة الكبيرة في أسعار المكونات بسبب نقص المواد الخام لا تشكل حدوث ظرف استثنائي من شأنها أن تمنح المورد الحق في زيادة سعر التوربينات لأنه يمكن القول أنه ليس ظرف استثنائي أو عام. ومع ذلك، إذا كان النقص في المواد الخام ناتجًا عن الحرب أو الإرهاب، فقد يعتبر ذلك ظرفًا استثنائيًا لأنه حدث استثنائيًا ويؤثر على نسبة كبيرة من الجمهور. وقد يدرج منع جهة حكومية استيراد المنتجات لأغراض أمنية أو لحماية الصحة العامة تحت هذه الفئة.

كلايد أند كو إل إل بي هي شركة تضامن ذات مسئولية محدودة مسجلة، في إنجلترا وويلز تحت رقم OC326539، ومنظمة ومفوضة من قبل هيئة شئون المحامين. وتوجد قائمة بالأعضاء متاحة للمعاينة لدى مكتبها المسجّل الكائن في مبنى سانت بوتولف، 138 هاوندسديتش، لندن EC3A 7AR. تستخدم كلايد أند كو إل إل بي كلمة "شريك" للإشارة إلى أي من أعضاء الشركة أو موظف أو استشاري بنفس الدرجة والمؤهلات وفرع أبو ظبي مرخص من قبل دائرة التنمية الاقتصادية بموجب الرخصة رقم 1003350.

نظام المعاملات المدنية السعودي
المبادئ العامة لنظام العقود – الباب الثاني:
تنفيذ العقد وقواعد التفسير

حقوق الغير

تتناول المادتان 99 و100 حقوق الغير. وتنصان على ما يلي:

1. لا يرتب العقد التزامًا على الغير، ولكن يجوز أن يكسبه حقًا.
2. إذا تعهد شخص (المتعهد) بأن يجعل الغير يلتزم بأمر فإن ذلك الغير لا يُلزم به.
3. إذا قبل الغير ذلك التعهد، فإن قبوله لا ينتج أثرًا إلا من وقت صدوره، ما لم يتبين أنه قصد صراحة أو ضمنًا أن يستند أثر هذا القبول إلى وقت التعهد الأصلي الملزم من المتعهد.
4. إذا رفض الغير ذلك التعهد لزم المتعهد تعويض المتعهد له إذا كان لذلك مقتضى.
5. يجوز لأي شخص أن يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير. وفي حالة استحقاق هذه الحقوق، يحق للغير تنفيذ هذا الالتزام ضد المتعهد مباشرة.
6. إذا فرض الاشتراط لمصلحة الغير، يجوز أن يكون المنتفع شخصًا مستقبلًا أو أن يكون شخصا غير معين وقت العقد إذا كان من الممكن تعيينه عند الوفاء بالالتزام المشروط.

تفسير العقد

تحدد المادة 104 قواعد تفسير العقد. وتتماشى مع ما تنص عليه الأنظمة المدنية في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وتقضي المادة 104 بما يلي:

1. إذا كانت عبارة العقد واضحة، فلا يُعدل عن مدلولها بحجة تفسيرها بحثًا عن إرادة المتعاقدين. أي أنه إذا كانت صياغة العقد واضحة، فلا يجوز للأطراف تفسيرها بطريقة أخرى.
2. إذا كانت عبارة العقد غير واضحة، فقد تستهدي المحكمة في ذلك بالعرف، وظروف العقد، وطبيعة المعاملة، وما جرت به العادة في التعامل بين المتعاقدين لتحديد نية الطرفين.

فعلى سبيل المثال:

1) في عقد شحن البضائع الذي لا يتضح فيه متى يعتبر الناقل قد قبل الشحنة، يجوز للمحكمة أن تستهدي في ذلك بالعرف في قطاع الشحن، حيث يكون إصدار بوليصة الشحن دليلاً على أن الناقل قد استلم البضائع وأن الشحنة تتوافق مع وصفها.
2) في عقد بيع البضائع المجمدة الذي يكون فيها البائع ملزمًا بالتسليم، إذا لم يُوضح فيه كيفية نقل البضائع، يجوز للمحكمة، -بالنظر لطبيعة العقد- أن ترى أن نية الطرفين تتمثل في أنه ينبغي للبائع التسليم في حاوية مبردة.
3) في عقد تقديم الخدمات الذي لا يتضح فيه وقت الدفع مقابل الخدمات، ولكن جرت العادة أن يدفع صاحب العمل للمقاول خلال 30 يومًا، يجوز للمحكمة أن تقرر أن نية الأطراف بناء على ما جرت به العادة في التعامل بين المتعاقدين، والتي تتمثل في أن يتم السداد خلال 30 يوما.

3. في حالة وجود شك حول تفسير نص تعاقدي، يُفسر الشك لمصلحة من يتحمل عبء الالتزام أو الشرط. ويعد هذا خروجًا عن المبدأ المقبول عمومًا " مبدأ تفسير الوثيقة قبل مُنشئها بأقل التفاسير ملاءمة له"، والذي ينص على أن أي شك حول معنى العقد يجب أن يُفسر ضد الطرف الذي صاغ العقد.

وبناءً عليه، تنص المادة 104 على عملية من خطوتين لتفسير العقد. تتمثل الخطوة الأولى في النظر إلى المعنى البسيط والعادي للعبارة التي يستخدمها الأطراف لتحديد نواياهم. وإذا لم يكن ذلك ممكنًا لأن العبارة غير واضحة أو غائبة، فإن الخطوة الثانية هي الاستدلال بالظروف المحيطة بالعقد والعرف وعلى ما جرت به العادة في التعامل بين الطرفين.

خاتمة

توضح المواد من 94 إلى 103 من نظام المعاملات المدنية مبادئ مهمة تتعلق بالطبيعة الملزمة للعقود. وتشمل هذه المبادئ المعروفة مثل شرط التصرف بحسن نية، والظرف الاستثنائي، والتأكيد على حقوق الغير، التي تتماشى إلى حد كبير مع الأنظمة المدنية في الاختصاصات القضائية لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن هذه الأحكام رغم فائدتها، لازالت هناك ثمة مساحة لتفسيرها. ويُحتمل أن يستغرق الأمر عدة قرارات المحكمة قبل أن يُعرف التطبيق الدقيق لهذه الأحكام. وخلال ذلك، يبقى التماس المشورة القانونية المناسبة أمرًا هامًا للمتعاقدين عند صياغة عقودهم لضمان تحديد التزامات الأطراف بوضوح، وضمان تعامل العقد بصورة مناسبة مع الظروف التي قد تؤثر على تنفيذ تلك الالتزامات.

للتواصل

ريتشارد بيل
شريك، أبوظبي
+971 2 494 3507
richard.bell@clydeco.com

أنس السويلم
شريك، الرياض
+966 11 253 2138
anas.alswailem@clydeco.com

480
الشركاء

2,400
محاميين

5,000
إجمالي الموظفين

3,200
المهنيون القانونيون

+60
المكاتب حول العالم*

www.clydeco.com

* تضم المكاتب المشتركة

كلايد أند كو إل إل بي هي شركة تضامن ذات مسئولية محدودة مسجلة في إنجلترا وويلز، ومنظمة ومفوضة من قبل هيئة شئون المحامين.

© كلايد أند كو إل إل بي 2023